التجارب الدولية في الشمول المالي

(دراسة قياسية مقارنة)

International Experiences In Financial Inclusion

(Comparative Econometric Study)

*جمال محمود عطية **نور الايمان حلمى ***الاء ممدوح القاضي

الملخص

هناك مجموعة من التجارب الدولية التي قامت بها الدول لتحقيق الشمول المالي و التي اختلفت من دولة إلى اخرى ؛و هذا ما سيتم تناوله في هذه الورقة من حيث الخصائص و السمات المميزة لكل تجربة و التي دفعت هذه الدول للقيام بعملية الشمول المالي و الاشارة لعدد من تجارب الدول و أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية .

Abstract :

Financial inclusion helps improve financial conditions and raise the standard of living of the poor. It also leads to a stronger family and small business sector through financial development that supports social and political stability.

* استاذ قسم اقتصاد , كلية التجارة و ادارة الاعمال , جامعة حلوان

** مدرس قسم اقتصاد , كلية التجارة و ادارة الاعمال , جامعة حلوان

***باحثة- كلية التجارة و ادارة الاعمال , جامعة حلوان

1. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد معدلات الفقر لمعظم سكان العالم خصوصاً الدول النامية حيث تزامن ذلك مع تزايد الأزمات المالية التي من شأنها خفض مستويات الدخول للافراد فتأتي الدراسة لطرح السؤال :

هل الشمول المالي يمثل ألية لدى الدول لتخفيض معدلات الفقر المدقع؟

2. فرضية الدراسة:

يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في الحد من الفقر في الدول النامية

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى اختبار الفرضيات سالفة الذكر وذلك من خلال التأكد من طبيعة وجود علاقة بين المتغيرات التي تم فرضها و ايضاح أهمية الشمول المالي في توفير الأمن المادي للفئات الاشد فقراً و توضيح كافة الجهود المبذولة من الدول النامية لتوسيع الوعي الوعي بأهمية الشمول المالي و التحديات التي تعوق الوصول للشمول المالي .

4. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدارسة في أنها تتناول موضوع حيوي لم ينل نصيبه من الدارسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية واستند الباحثة الى تقديم رؤية توضح أهم مؤشرات الشمول المالي للدول النامية .

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لطبيعة الموضوع الخاصة و استعانت الباحثة بما كتب حول الظاهرة من النظريات الأدبيات السابقة، كما أستخدمت الباحثة المنهج القياسي في بناء نماذج احصائية لتدعم اختبار الفروض السابقة و ذلك لقياس أثر الشمول المالي من خلال انتشار الخدمات المالية و المصرفية.

أولاً :الأطار النظري :

إن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار المالي على مستوى مُقدمي الخدمات المالية وقد ثبت في دراسة Lanyi(2003) أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذلك المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة، كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعُد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي يُعتبر أن الاستبعاد المالي وقد أدركت مجموعة (FATF)للعمل المالي أهم

المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار (Lanyi,2003,p.20)

حيث يتم تقديم الخدمات المالية غير الرسمية خاصة في الدول الأقل تقدماً من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر مقرضي الأموال أو الأطراف العاملة في مجال تحويل الأموال بصورةغير رسمية أو جمعيات التمويل غير المسجلة وغيرها وتتضمن قبول الودائع من العملاء وتقديم القروض الاستهلاكية وتحويل الأموال في القطاع المالي الرسمي وغير الرسمي وفي الغالب يفضل أصحاب الدخول المنخفضة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية نظرًا لإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد، ووجود علاقات قوية مع هذه الجهات ودراية بخدماتها، وغالبا ما تكون اشتراطات إثبات الهوية أقل. (Lanyi,2003,p.23)

و يمكن القول إن تعميم الخدمات المالية الذي يُقاس حسب امتلاك حسابات تتيح للبالغين ادخارالأموال وسداد المدفوعات وتلقيها أهمية بالغة لإنهاء الفقر في العالم تحسن الاداء الاقتصادي بشكل واضح وتظهر الدراسات أن توسيع نطاق الحصول على خدمات النظام المالي والمشاركة فيه يمكن أن يؤديا إلى تعزيز خلق الوظائف وزيادة الاستثمارات في قطاع التعليم ومساعدة الفقراء بشكل مباشر على إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية. (صندوق النقد الدولي ،2013)

وخلُص المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية لعام 2016 إلى أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية فيما بين النساء والأسر الأشد فقراً فلم يزل أكثر من نصف البالغين ضمن أفقر 40 %من الأسر المعيشية في البلدان النامية، بلا حسابات مصرفية في عام 2016. كما أن الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية لا تضيق بالسرعة الكافية (صندوق النقد الدولي ،2013)

و بحسب دراسات اجريت في عام 2015، كان لدى 47 %من النساء و54 %من الرجال حسابات مصرفية. وأما في عام 2017 فأصبح لدى 58 %من النساء حسابات مصرفية مقابل 65 %من الرجال وعلى مستوى المناطق تصل الفجوة بين الجنسين إلى أقصى اتساع لها في منطقة جنوب آسيا، حيث يمتلك 37 %من النساء حسابات مصرفية مقابل 55 %من الرجال (بفارق مقداره 18 نقطة مئوية) وفي عام 2016، أطلق البنك الدولي بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس وبالمشاركة مع مؤسسة غالوب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية في أكثر من 140 بلداً لدراسة كيف يقوم الأشخاص البالغون بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية ويقوم هذا الإصدار المحدث من المؤشر بتتبع التقدم المحرز على صعيد تعميم الخدمات المالية عالمياً بمرور الوقت، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين.

وبالتالي عندما تمتلك النساء غلى سبيل المثال لا الحصر حساباً ومكاناً آمنا للادخار خارج المنزل، فإنها تمتلك كذلك قدرة أكبر على التحكم في مواردها المالية ودخل أسرتها. ومع توفير إمكانية الحصول على خدمات الادخار والائتمان الرسمية، تستطيع النساء المشاركة بدرجة أكبر في الاقتصاد ويمكنهن تجنيب أموال لحالات الطوارئ أو لتعليم أطفالهن في المدارس أو لبدء مشاريع خاصة بهن ويُعد هذا نقطة انطلاق مهمة للخروج من الفقر ولتحقيق مزيد من المساواة.

و قد اتجهت العديد من المؤسسات المالية إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة من خلال تطوير عدد من التطبيقات التي تسمح بخفض تكلفة الانتشار المصرفي وتقليل تكلفة تنفيذ المعاملات المالية بشكل ملحوظ وبما يسمح بإنتشار هذه الخدمات لشرائح واسعة من السكان وتغطية نطاق جغرافي يشمل المناطق النائية والريفية). . Samy Ben Naceur,2008,p.312

تأسست الجمعية الدولية لضامني الودائع في 2002 ، جمعية تطوعية تضم ما يزيد على 70عضو منتسبًا يمثلون أكثر من 65 جهة اختصاص تعقد الجمعية منتدى للتعاون الدولي بين ضامني الودائع والبنوك المركزية، والمنظمات الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بالاستقرار المالي وتأمين الودائع وأعمال حسم النزاعات وفي إطار هدفها المتمثل بتعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، نشرت الجمعية بالاشتراك مع لجنة بازل " المبادئ الرئيسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع " . (Samy Ben Naceur,2008,p.312)

أهم خصائص الشمول المالي في الدول النامية فيما يلي :

أولاً: استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية

تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ فتحوا حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 إلى 2017، و ذلك أن% 69 من البالغين يمتلكون حالياً حسابات مقابل % 62 في عام 2014 و % 51 في عام 2011 والغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الاصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظَّمة .

وتُعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي تزيد فيها نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مالية الهاتف المحمول عن 10% وكان ذلك موجوداً أيضاً في عام 2014 ، ففي ذلك الوقت، كانت شرق أفريقيا مركزاً للخدمات المالية على الهاتف المحمول في المنطقة لكن الحسابات المالية انتشرت على الهاتف المحمول منذ ذلك الحين إلى أنحاء جديدة من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء فنسبة البالغين الذين لديهم هذه الحسابات تجاوزت حالياً % 30 في كوت ديفوار والسنغال وانتشرت الحسابات المالية على الهاتف المحمول أيضاً في بلدان خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراءففي بعض البلدان من بينها بنجلاديش وإيران ومنغوليا وباراجواي وصلت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية على الهاتف المحمول إلى نحو 20%أوأكثر.(Patrick,2006,p.189)

مع استمرار تزايد امتلاك الحسابات، لا يزال التفاوت قائماً فهناك % 72 من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل % 65 من النساء وهذه الفجوة بين الجنسين وهي بواقع 7نقاط مئوية كانت موجودة أيضاً في عامي 2011 و 2014 و في البلدان النامية لم يطرأ أي تغييرعلى هذه الفجوة حيث لا تزال بواقع 9 نقاط ولم تضيق الفجوة بين الفئات الأكثر ثراءً والفئات الأشد فقراً فمن بين المنتمين حوالي 60 %من الأسر المعيشية في البلدان، يمتلك من البالغين حسابات لكن بين من ينتمون لأفقر % 40 من الأسرلا يمتلك سوى % 61 من البالغين حسابات، مما يخلق فجوة عالمية بواقع 13 نقطة مئوية وهذا الفارق متشابه في البلدان النامية، كما لم تضييق هذه الفجوة بشكل ملموس منذ عام 2014 وملكية الحسابات أقل أيضاً بين البالغين الشباب الأقل تعليماً، ومن هم خارج قوة العمل.(Patrick,2006,p.189).

ثانيا :أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية

إن ادخار النقود وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر المالية هي جميعاً جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضِّح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتر اض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غيرالمتوقعة أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم ادخروا بعض النقود في العام الماضي و في البلدان مرتفعة الدخل، أفاد % 71 بأنهم قاموا بالادخار مقابل % 43 في البلدان النامية ويدخر الناس النقود بطرق مختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال على سبيل المثالاستخدام حساب في

مؤسسة مالية و في البلدان مرتفعة الدخل، يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع المدخرين % 55 (من مجموع البالغين هذه الطريقة في الادخار وأما في البلدان النامية، يستخدم ما يقل قليلاً عن نصف المدخرين % 21 (من مجموع البالغين هذه الطريقة وأحد البدائل الشائعة هو الادخار بطرق شبه رسمية من خلال استخدام نادٍ للادخار.(Teotia,2014,p.2)

وهو ما يشيع خاصةً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أو بإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة ويدخر بعض الناس بطرق أخرى قد تشمل ببساطة ادخار النقود في المنزل الادخار في الماشية أو المجوهرات أو العقارات وقد يشمل ذلك أيضاً استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق الأسهم وأسواق التداول الأخرى، أو شراء الأوراق المالية الحكومية وتتفاوت أنماط الادخار أيضاً حسب الجنس ومستوى الدخل و في البلدان النامية تزيد احتمالية ادخار الرجال في المؤسسات المالية بواقع 6 نقاط مئوية مقارنةً بالنساء، فيما يزيد احتمال ادخار البالغين الاكثر ثراءً بواقع 15 نقطة مئوية مقارنةً بنظرائهما الاشد فقراًو في البلدان مرتفعة الدخل.(Al awad ,2005,p.1045)

ويزيد احتمال الادخار بالطرق الرسمية بين البالغين الاكثرثراءً بواقع23 نقطة مئوية عن نظرائهما الاشد فقراً وأفاد نحو نصف البالغين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم يدخرون لمرحلة التقدم في السن وأما في البلدان النامية، فلم تتجاوزنسبة من أفادوا بذلك % 16 و في البلدان مرتفعة الدخل والنامية على حد سواء أفاد % 14 بأنهم يدخرون لبدء مشروع أو تشغيله أو توسيعه ويكون الادخار من أجل المشاريع أكثر

شيوعاً في العديد من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. Al awad).
(2005,p.1045

ثالثا: زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:

قدَّمت قاعدة بيانات المؤشرالعالمي للشمول المالي، منذ تدشينها في عام 2011 رؤىً وأفكاراً حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات ويتميز إصدار عام 2017 ، لأول مرة بإحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها .

ولا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطوروبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين.

ويلزم أيضاً تصميم الخدمات المالية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة للذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية وامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية كما يؤدي الاتصال بالأنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية إنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية ويمكن

أن تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية ومن خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. (Hermes,2010,p.33)

قد تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى زيادة يُسرتكلفة عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة عالمياً حيث حوالي مليار شخص أو نحو ثلث مجموع البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية و في الهند والمكسيك، هناك أكثر من 50 % ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم هواتف محمولة؛ و في الصين تصل هذه النسبة إلى 82 % عدد أقل من البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالانترنت بطريقة ما سواء من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المنزلية أوأي أطريقة أخرى . (Hermes,2010,p.34)

و تبلغ عالميا النسبة نحو الربع لكن كما هو الحال بالنسبة للحسابات، تكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية سواء الهواتف المحمولة بمفردها أو هي والأنترنت معاً أقل بين النساء والبالغين الاشد فقراً والأشخاص الأقل تعليمياً، والفئات الأخرى المحرومة عادةًبيانات المؤشرالعالمي للشمول المالي إلى وجود الكثير من الفرص المتاحة لمساعدة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات بالفعل على الاستفادة منها بصورة أفضل وعالمياً، مازال هناك مليار بالغ من مالكي الحسابات يدفعون فواتير المرافق نقداً وإذا قام عدد أكبر من مقدِّمي خدمات المرافق بعرض بديل جذاب لدفع

الفواتير رقمياً، فيمكن أن يستفيد الطرفان من زيادة الكفاءة. (Hermes,2010,p.35) .

ثانياً :الوضع الاقتصادي للدول محل القياس :

تم اختيار الدول النامية التي تعد من أعلى الدول في تحقيق الشمول المالي للعام 2017 و هي (كينيا، البرازيل ، جنوب افريقيا ، المكسيك ، نيجيريا)

1 كينيا :

سعت الحكومة الكينية إلى أن إتاحة الحصول على الخدمات المالية حققت منافع كبيرة ، لاسيما بين النساء فقد مكَّن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخُمس، وسمح لنحو 185 ألف امرأة العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بهذه الأسر المعيشية بواقع 22% ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضاً على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع النقود الأصدقاء و الأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة(.Morgan,2014,p.32)

و في كينيا توصل باحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل، لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الانفاق إلى أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترايتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسبة تتراوح من 7%إلى 10%. (.Morgan,2014,p.32)

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات .ففي برنامج الاغاثة و الذي مدته خمسة أشهريمكن التحوُّل إلى إرسال الدفعة الشهرية من الاعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة، بدلاً من دفعها نقداً، إلى تخدم 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات(Hristopoulos,2004,p.58).

ولقد ساعدت الخدمات المالية الأفراد على تراكم المدخرات وزيادة انفاق على الضوريات فبعد تزويد البائعين بالأسواق في كينيا، لاسيما النساء بحسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع % 60 وزاد إنفاق الأسر التي تعولها نساء في كينيا على الأغذية المغذية(اللحوم والا سماك) بنسبة % 15 وعلى التعليم بنسبة 20% ، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية.(Hristopoulos,2004,p.58)

وقد ارتفع إنفاق المزارعين في كينيا الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار، على المعدات الزراعية بنسبة % 13 كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع 15 .% وبالنسبة للحكومات، فالتحوُّل من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسِّن مستوى الكفاءة و لقد انخفضت نسبة تسرُّب النقود المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع % 47 عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الالكترونية بدلاً من تسليمها نقداً وأدى إلى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقداً، إلى تقليص التكلفة المدفوعة لادارة هذه الاعانات بنسبة % 20 .(Odhiamb,2008,p.13)

و من أهم أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول هونظام M-PESA في كينيا و هي منصة تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهاتف المحمول للكينيين، خاصة لمن يفتقرون للخدمات في المناطق الريفية. وقد حققت المنصة نجاحًا باهرًا وسريعًا منذ إنشائها ومن شأن هذا النجاح أن يكون مصدر جديد للنمو وفرص العمل حيث تسمح بربط الشركات بالعملاء وإنشاء الأسواق وتمكين السوق الرقمية من القيام بوظائفها، فمن اللازم أن يتوفر للشركات وعملائها فرص تحويل الأموال إلكترونيًّا(Alderman,2017,p.44)

ومن العناصر التي أدت لنجاح M-PESA في كينيا أن الشباب أصبحوا يتمتعون بخبرات رقمية وينشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، وهم من أكثر مستخدمي الهواتف المحمولة في العالم وقد أحدثت الشركة الكينية الرائدة للهواتف المحمولة "سفاري كوم" انقلابًا في طريقة إنفاق الكينيين لأموالهم وذلك بتشغيل منصة M-PESAوكان تحويل الأموال عن طريق الرسائل النصية هو أولى الخدمات المتاحة فبإمكان المستخدمين إرسال واستقبال الأموال إلكترونيًّا عن طريق هاتف محمول عادي.(Odhiamb,2008,p.15)

ولا تزال خدمة إرسال الحوالات المحلية عن طريق الهاتف المحمول بين المستهلكين تحتل الصدارة على منصبة M-PESA ، لكن من المتاح أيضا استلام حوالات دولية من جميع أنحاء العالم عن طريق شركة "ويسترن يونيون" وتجدر الإشارة بوجه خاص، إلى أن ما تنجزه M-PESA وحدها من معاملات محلية داخل كينيا يفوق ما تنجزه شركة ويسترن يونيون على صعيد العالم،وبإمكان المستهلك استلام أو سداد

الأموال عن طريق الهاتف المحمول لمجموعة واسعة من الكيانات و التي تشمل الشركات التجارية والوكالات الحكومية وسداد المدفوعات الشهرية لمقدمي الخدمات. وتقدم خدمات مالية أخري أيضا تربط خدمات الأموال المنتقلة بالحسابات المصرفية. وتشمل هذه الخدمات إنجاز عمليات التحويل بين حساب خدمات الأموال المنتقلة والحساب المصرفي وخدمات الادخار المتناهي الصغر والائتمان والتامين(Odhiamb,2008,p.18)

وينطوي إجراء العمليات المالية عن طريق الهاتف المحمول على مزايا هامة فيما يتعلق بتحقيق الشمول المالي والأهم من ذلك أنه أكثر حيادًا من الناحية وأكثر ملاءمة للشباب و عموماً الفرق بين نسبة المستخدمين من النساء وعموم المستخدمين أقل في مجال الدفع عن طريق الهاتف المحمول مقارنة بطرق الدفع الأخرى وطريقة الدفع هذه هي أيضا الطريقة الوحيدة التي تمثل فيها المستخدمون الشباب نسبة أعلى من متوسط المستخدمين. وتكمن الإمكانيات التي تنطوي عليها خدمات الأموال المنتقلة في اتساع رقعة تغطيتها للهياكل الأساسية القائمة وتدني تكلفتها مقارنة بالشبكات الأخرى وتعتبر تكلفة البنية الأساسية اللازمة لإنجاز معاملة من المعاملات بإستخدام الهاتف المحمول اقل مقارنة بإستخدام جميع الطرق الأخرى (Odhiamb,2008,p.20.)

وقد ثبتت فائدة خدمات الأموال المتنقلة، بوجه خاص، في توسيع نطاق تغطية المناطق الريفية وخدمة المزارعين، وإتاحة الفرصة لظهور خدمات وأعمال تجارية جديدة لها صلة بتحقيق التنمية الزراعية. وفيما قدر حجم الطلب العالمي على

الخدمات المالية بين صغار المزارعين بحوالي 450 مليار دولار في عام 2012، لم تتجاوز نسبة تلبية هذا الطلب% 2 وهذا ما حدا بمقدمي خدمات الأموال المتنقلة إلى استحداث نوع محدد منها للمزارعين، من قبيل منتجات التأمين والائتمان والادخار الخاصة بالمزارعين، والخدمات المساعدة القائمة على المعلومات ودفع ذلك البنوك أيضا إلى أن تسعي أكثر فأكثر لإقامة شراكات مع مقدمي خدمات الأموال المتنقلة لتوسيع قاعدة عملائها وتستفيد من المعلومات المتعلقة بأنماط استخدام الهاتف المحمول ومعاملات الأموال المتنقلة كحلول بديلة لأنظمة التنصيف الائتماني. (Odhiamb,2008,p.23.)

2 -البرازيل :

تعد تطبيقات الهاتف المحمول البنكية في البرازيل من أفضل التطبيقات في العالم في هذا المجال حيث أصبح ذلك النوع من المعاملات البنكية يتضمن ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية وفقًا الاستبيان قام به الاتحاد البرازيلي للبنوك Febrabanفي 2017 إذ أصبحت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول تشكل 21% من أصل 51 بليون معاملة بنكية قام بها اكبـر 17 مؤسسة مصرفية فى البرازيل.(Loayza,2004,p.10)

بينما كانت تشكل 1 % من تلك المعاملات في 2012ويعد بنك إتاو Itau Bancoأكبر البنوك في برازيل وأمريكا الاتينية وقد قام البنك بتطبيق أحد نماذج التشغيل الاكثر ابتكارًا في مجال الخدمات الرقمية وهو ما أدى إلى احتلال المركز

الاول على مستوى العالم وقد قام البنك بالتعاقد مع الشركة الامريكية كوني سولوشنزالرائدة في مجال تطبيقات الهاتف المحمول لتكون الجهة المسئولة عن التطبيقات الهاتفية المستخدمة فى تقديم خدمات البنك عبر الهاتف المحمول في إشارة إلى الاتجاه العام في البرازيل لاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي .(Loayza,2004,p.10)

حيث تحتل المركز السابع في العالم قياساً على النسبة التى تمثلها هذه الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي للبلد ويلاحظ أن الخدمات التي يقدمها البنك ليست مختلفة في مضمونها عن الخدمات التي تقدمها بنوك في بالد أخرى فهو مثال يسمح للعميل التحقق من رصيده في البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، ودفع الفواتير مثل باقي الخدمات كما يقدم خدمات مبتكرة مثل طريقة للتواصل مع موظفي البنك دون التواجد في الفرع نفسه من خلال التواصل الرقمي ولكن الفرق الأساسي يكمن في اهتمامه بالتكنولوجيا المستخدمة لتقديم تلك الخدمات خاصة فيما يتعلق بتخفيف المخاطر التي تهدد الأمن والتأكيدعلى مبدأ الشمول المالي عن طريق التوسع في قاعدة العملاء. وبينما يعد البنك في طليعة البنوك في مجال الأمن إلا أنه لم يستطيع التوسع ليشمل منخفضي الدخل حيث تعتمد خدماته بشكل أساسي على قدرتهم على امتلاك هواتف ذكية (Lance,2003).

و تعد التحويلات المالية على إمكانيات كبيرة للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية. ومن المهم تسخير هذه الإمكانيات من خلال الاستخدام الفعال للخدمات المالية في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وتعميم الانتفاع

بها عن طريق تحفيز تدفقات التحويلات المالية ومن بين الأهداف التي تنظر إليها الحكومة البرازيلية لتحقيق غايات التنمية المستدامة هي خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بتحويلات المهاجرين بما فيها التكاليف التنظيمية والإدارية، إلى % 5 بحلول عام 2030 وتشير التقديرات إلى أن خفض تكاليف التحويلات بنسبة% 5 يمكن أن يحقق وفورات تصل إلى 15 مليار دولار وتتسق هذه الجهود مع المناقشات الدولية الدائرة بشأن الهجرة والتحويلات المالية.

وبالتالي فإن التحويلات المالية قادرة على زيادة الطلب على الأدوات المالية. وقد أدرك العديد من مقدمي الخدمات المالية هذه الإمكانيات وشرعوا في عرض خدمات إضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويل المالي. ولذلك فإن التأثير الإيجابي الناجم عن ربط حسابات التحويل المالي بمنتجات مالية أخري على الشمول المالي هو تأثير كبير وتستدعي الحاجة تحسين البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية(UNCTAD,2013) .

وقد اعتبرارتفاع تكلفة التحويل المالي من العقبات الرئيسية التي تعترض تدفقات التحويلات. ففي الربع الثاني من عام 2014، بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية % 8.1 ، وهو أدني متوسط يسجل على الإطلاق وانخفضت تكلفة إرسال التحويلات إلى جميع المناطق. إذ سجلت البرازيل أكبر انخفاض بين جميع المناطق، بمتوسط قدرة% 5.6 وبين عامي 2009 و 2014، ارتفعت نسبة ممرات التحويل التي تقل تكلفتها عن% 10 ، من 53 إلى % 77 (UNCTAD,2013)

وتسجل البرازيل 4.24أقل تكلفة لإرسال التحويلات، تليهما الولايات المتحدة 5.78وجمهورية كوريا 5.99. فهي البلد الارخص بين مجموعة العشرين من حيث تكلفة إرسال الأموال إليها بمتوسط قدرة % 10.89 .

3 جنوب افريقيا :

لم يتمتع البنك المركزي في جنوب افريقيا بقدر من الاستقلالية لرسم السياسية النقدية قبل تطبيق برنامج الإصلاح المصرفي، فقد تم توجيهه قبل الإصلاح من قبل حكومة جنوب أفريقيا كما استخدمت الدولة أدوات الرقابة المباشرة في تلك الفترة من خلال التحديد الإداري لسعر الفائدة ووضع سقوف ائتمانية ولقد أدي استخدام هذه الأدوات إلى سوء تخصيص الموارد المالية، مما أثر على الاستثمار وعلى النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا وبالتالي قامت بتطبيق برنامج لإصلاح القطاعات المصرفية بها وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية وذلك من خلال زيادة قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها إلى استثمارات التي تعمل على دفع عجلة الاقتصاد إلى للأمام إلا أنها واجهت مجموعة من الصعوبات والتحديات حالت دون تطويرها حيث(Han ,2013) :

- تدهور الأوضاع الاقتصادية في إطار تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وهذا الأمر حال دون تطوير القطاعات المصرفية بشكل سليم، فلم يتحسن دخل الفرد أثناء تطبيق تلك البرامج سالفة الذكر وهذا أثر على انخفاض مستوي الادخار.

- تعاني جنوب افريقيا من العديد من المشكلات التي تؤثر سلبًا على مستوي الادخار وهو انتشار الفقر والبطالة كما أن معظم العاملين في الدولة يعملون في الاقتصاد غير الرسمي مما يجعل هؤلاء لا يستطيعون الحصول على الائتمان من البنوك لعدم وجود ضمانات(Han ,2013).

- ضعف البنية التحتية الأساسية ، وهذا الأمر يؤثر سلبًا على توسع شبكة فروع البنوك في المناطق الريفية وبالتالي على قدرة المواطنين الأفارقة في الحصول على الخدمات المصرفية.

وبالتطبيق على واقع الاقتصاد في جنوب افريقيا تعتبر تجربة الشمول المالي في تطبيق البرنامج سالف الذكر من أنجح التجارب على مستوي أفريقيا هذا من ناحية، ومن ناحية أخري تعتبر جنوب افريقيا نموذجًا يمثل معظم القطاعات المالية في أفريقيا ، حيث يتسم القطاع بالضعف و عدم العمق.

بدأ تطبيق برنامج الإصلاح المصرفي في جنوب افريقيا عام 1992، وذلك في إطار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي بدعم من الصندوق والبنك الدوليين. وتضمن برنامج الإصلاح ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في(Han ,2013):

1 -تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية: وذلك من خلال إدخال التعديلات التشريعية على القوانين المصرفية بالإضافة إلى تحسين نظم الإشراف والرقابة لبنك جنوب افريقيا الإصلاحات المؤسسية: وذلك من خلال إعادة هيكلة تلك البنوك وخصخصتها،

ويتضمن هذا المحور إعادة هيكلة كل من البنك التجاري جنوب افريقيا والبنك التعاوني، بالإضافة إلى خصخصة البنك التجاري لجنوب افريقيا .

2 -التحرير المالي: ويشتمل على تحرير سعر الفائدة وإزالة التوجهات الائتمانية، والسماح بدخول وخروج البنوك بحرية من القطاع المصرفي (بما فيها البنوك الأجنبية).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح المصرفي في الآتي :

- تعزيز أساليب الرقابة النقدية وتطبيق القواعد الاحترازية من أجل التحوط من المخاطر المصرفية قبل وقوعها؛ وذلك لضمان استقرار وسلامة القطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

- إعادة هيكلة البنوك الضعيفة من أجل تعزيز قدرة القطاع المصرفي في تعبئة الموارد المالية، بالإضافة إلى زيادة كفاءة القطاع في تخصيص الموارد المالية.

- زيادة المنافسة في القطاع المصرفي، وتحسين الخدمات المالية المقدمة، وتوفير أدوات مالية متنوعة للعملاء.

- تطوير البنية التحتية للسوق المصرفي.

و لقد تم سن قانون المؤسسات المالية في مايو 1993، بهدف تصحيح معظم العيوب التشريعية الموجودة في قانون البنوك لعام 1969. وقد أعطي القانون لبنك جنوب افريقيا مزيدًا من الاستقلالية عن وزير المالية في منح التراخيص وتنظيم

المؤسسات المالية. كما اتسم قانون المؤسسات المالية لعام 1993 بالمرونة أكثر من قانون عام 1969؛ لأنه يعطي بنك جنوب افريقيا سلطة إصدار قواعد الاحترازية المتعلقة بكفاية رأس المال، والسيولة، وتحديد البيانات التي يجب على البنوك تجهيزها لأغراض الإشراف والرقابة، ولقد نص قانون المؤسسات المالية لعام 1993 بوضع حدود معينة للعمل بموجبها ومن أهمها (Aghion, 1997,p.156):

- وضع حد أدني لكفاية رأس المال؛ حيث حدد القانون الحد الأدنى لنسبة كل من رأس المال الأساسي ونسبة رأس المال الإجمالي إلى الأصول الخطرة بحوالي% 4، 8% على التوالي، وهو بذلك يتماشى مع مقررات لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال.

- أعطي القانون الجديد لبنك جنوب افريقيا الحق في تحديد حد أقصي للنقد الأجنبي الذي تحتفظ به البنوك التجارية، وهذا الإجراء يهدف إلى ضمان قيام البنوك بأنشطة على النقد الأجنبي بطريقة سليمة وآمنة، وذلك حتى لا تتعرض أموال المودعين للخطر.

- فرض القانون الجديد قيودا على الإقراض من الداخل (Insider Lending)؛ حيث حدد حدًا أقصى قدره 25 % من رأس المال الأساسي، وعليه أصبح إجمالي القروض الممنوحة لكل من حملة الأسهم، والعاملين في البنوك ومديري البنوك

وأسرهم والمؤسسات التجارية الخاصة بهم مقيدة بهذه النسبة وذلك لضمان أن البنوك تقوم بمنح الائتمان وفقا للمبادئ المصرفية السليمة.

- إنشاء صندوق تأمين الودائع المصرفية (Deposit Insurance Fund)، والذي يتطلب من كل مؤسسة مالية أن تساهم كل عام بحد أدني يبلغ% 0.2 من إجمالي الودائع(Aghion, 1997,p.159) .

تم إلغاء الرقابة على الائتمان وتحرير سعر الفائدة بشكل تدريجي لتحسين الكفاءة في تعبئة الموارد وتخصيصها، والخطوة الأولي كانت في نوفمبر 1992، عندما ربط أسعار الفائدة على الودائع والقروض بمتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة. حيث أصبح الحد الأدنى لمعدلات البنوك التجارية على القروض طويلة الأجل أعلى بمقدار 3 نقطه مئوية عن المعدل المرجعي، والحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع الادخارية والآجلة اقل بحوالي 6، 5 نقطة مئوية على التوالي من المعدل المرجعي. كما أصبح الحد الأدنى لسعر الفائدة على القروض الزراعية أعلى من المعدل المرجعي بمقدار 3 نقطة مئوية. وكذلك يتم تحديد سعر الخصم، وسعر إعادة الخصم بما يتماشى مع التطورات التي تحدث في المعدل المرجعي. (Lee,2012,p.162)

ولقد تم السماح للبنوك التجارية رسميا في يوليو 1994 بتحديد أسعار الفائدة الخاصة بها على أساس تحليلها لأوضاع السوق. كما اتخذت خطوة أخري في أبريل 1995 لتحرير سعر الفائدة؛ بحيث أصبح يحدد وفقا لقوي السوق. كما تم

تغيير طريقة تحديد سعر الخصم وسعر إعادة الخصم؛ بحيث أصبح يتحدد معدل الخصم بشكل يعكس التطورات للمعدلات السائدة في سوق النقود بين البنوك . (Lee,2012,p.164)

4 المكسيك :

يعد الأمن المادي في المكسيك من أكثر االأمور الشائعة لدى السلطات التنظيمية.حيث يجب على الوكلاء إيداع النقود التي يتلقونها من العملاء في أحد الفروع البنكية، على أن يتم ذلك في مهلة لتزيد على يوم عمل من أيام العمل الاعتيادية ويهدف ذلك إلى الحيلولة دون تراكم النقود مما قد يشجع على السرقة من قبل آخرين أو من قبل الوكيل نفسه. وتقضي السلطات التنظيمية المكسيكية بأن تتم معاملات الوكلاء على حساب الوكيل لدى البنك المتعاقد معه، ولا يهدف ذلك إلى الحد من مخاطر السرقة من جانب أطراف أخرى فحسب بل إنه يقضي على مخاطر اختلاس الوكيل للنقود المتراكمة، حيث إن النقود في الواقع تعود للوكيل نفسه. ومن أبسط الإجراءات التي من شأنها أن تحد من تراكم النقود وما يصاحبه من مخاطر مطالبة الجهات المقدمة للخدمات بوضع حدود يومية وشهرية للمعاملات لكل وكيل وعميل. وأصبح واجب على السلطات التنظيمية تجنب وضع معايير أمن مادي مماثلة لتلك المفروضة على الفروع البنكية، لما لذلك من تبعات خطيرة على استمرارية الخدمة وبالتالي على توافرها والحصول عليها.(La porta,2002,p. 12)

و مع تزايد نقل بيانات المعاملات والبيانات الشخصية عبر وسائل كشبكات الهاتف المحمول وتداولها في الغالب من قبل عد بواسطة أطراف أخرى مثل الوكلاء والاطلاع عليها من العملاء وموظفي المؤسسات المالية.

وكانت هناك ثمة مخاطر للاطلاع عليها واستخدامها على نحو غير ملائم وإضافة إلى الجانب التقني، قد يتسبب نقص معرفة المستهلك وانعدام خبرته بالخدمات المالية الرسمية والتكنولوجيا في مخاطر على أمن البيانات. فعلى سبيل المثال في 2014، توصل بحث أجراه مورافتشنسكي وبيكنز وهما باحثان في مجال الأمن المالي فكانوا يعطون كلمات السر ً إلى أن بعضا الخاصة بالحساب إلى الوكلاء، وعلى الرغم من عدم ثبوت تسبب ذلك في فقد للأموال أو لإساءة استخدام معلومات العميل، فإن المخاطر قائمة بصورة كبيرة. (Warman,2015,p.184)

وقد كشف فحص سريع أجري للوائح التنظيمية المعنية بخصوصية البيانات والسرية المصرفية في المكسيك عن وجود خليط من القواعد الصادرة عن مجموعة مختلفة من الوكالات والهيئات متداخلة الاختصاصات والإشراف كما أن هناك فروق تطبق قواعد السرية المصرفية بشكل صريح على الوكلاء في المكسيك (ولكن الجهات المقدمة للخدمات في الهند مسؤولة عن تصرفات السهو والخطأ التي يقوم بها وكلاؤها، من جميع الجوانب، بما في ذلك السرية المصرفية). ايضاً يوجد لوائح تنظيمية لخصوصية البيانات . .(Jalilian,2002,p.97)

وقامت الحكومة المكسيكية بتعزيز أمن البيانات والإبقاء على التكاليف منخفضة بما يسمح بتحقيق أرباح من المعاملات المالية منخفضة القيمة حيث أن الأسواق

التي تتعامل مع الفئات منخفضة الدخل ربما تتطلب تقنيات أقل سلامة إلى حد لتوافرها (مثل سمات الأمن التي يمكن تنفيذهاً ما من غيرها تبعا) وسهولة الاستخدام منً في الهواتف المحمولة الأرخص سعرا جانب العملاء (مثل واجهات التعامل الأنسب للعملاء منخفضي كذلك، يمكن للشواغل بشأن خصوصية البيانات الخاصة بالدخل) أن تعوق انتقال البيانات عبر الحدود، مما يحد قدرة الجهات المقدمة للخدمات على تقديم خدمة حوالات أسرع وأوثق عبر القنوات الإلكترونية. وفي معظم الأحوال، يمكن للجهات تقديم الخدمات والسلطات التنظيمية الوصول إلى اتفاق بشأن النظم التكنولوجية ونماذج العمل التي تتماشى مع أهداف كلا الطرفين، بينهما، لا سيما في حالة وجود حوارا مفتوحاً للعقبات التنظيمية الكبيرة التي تكون في حاجة للتغلب عليها.(Jalilian,2002,p.98)

و قد منحت الحكومة المكسيكية لوائح تكون معنية بالرقابة المصرفية و قد صدرت في عام2009 للمرة الأولى و تكون لها سلطات واضحة على برامج الوكالة التي تنشئها البنوك، بما يسمح بالتفتيش المباشر على شركات تشغيل الهاتف المحمول التي تقدم خدمات تحويل الأموال وأصبح يجب على السلطات التنظيمية رصد كلاً من أنواع تطورات السوق مع التركيز على أنواع الخدمات بدل الكيانات، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق قواعد على الشركات التي تقدم خدمات متماثلة.(Bencivernga,2010,p.201)

ولقد وضع بنك المركزي المكسيكي قواعد للاموال الإلكترونية المصدرة من قبل الجهات غير البنكية لمعالجة الفراغ في السابق. وبالعكس، يفتقر البنك التنظيمي

الذي كان من حيث قيام السلطة القانونية التابعة له بتنظيم خدمات التي تقدمها الشركات غير المالية في البلد، والإشراف عليها. وفيما يتعلق بالوكلاء، يجب على اللوائح التنظيمية أن تسمح بتخاذ إجراءات إشرافية وتنظيمية، تتماشى مع الممارسات الشائعة في ترتيبات الإسناد الخارجي الأخرى للخدمات المالية. (Bencivernga,2010,p.201).

ومنحت لوائح الجهة المعنية بالرقابة المصرفية 2015 تنظيمية صدرت في عام للمرة الأولى سلطات واضحة على برامج الوكالة التي تنشئها البنوك، بما يسمح بالتفتيش المباشر على الوكلاء إذا لزم الأمر. كما منحت سلطات مماثلة للجهات الرقابية في الوكلاء إذا لزم الأمر كما منحت سلطات مماثلة للجهات الرقابية. (Bencivernga,2010,p.201).

5 نيجيريا :

لم يكن عدد سكان نيجيريا الذين يملكون حسابًا مصرفيًا لدي مؤسسة مالية رسمية يتجاوز 29.7% في عام 2011، في حين أن عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول زاد عن 127 مليون مشترك في عام 2013. وفي هذا السياق عملت شركة سيلولنت (Cellulant) على تنفيذ برنامج المحفظة الإلكترونية الذي وضعته وزارة الزراعة الاتحادية، وهو برنامج توزع في إطاره المدخلات الزراعية على المزارعين وقد استفاد أكثر من مليون مزارع من هذا البرنامج بالفعل وتعمل شركة سيلولنت بالتعاون مع المصرف الزراعي النيجيري، وهو مصرف إنمائي حكومي مكلف بتعبئة المدخرات وتوفير الائتمان المنخفض التكلفة لصغار المزارعين

والمزارعين التجاريين والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة،وقد بلغ هذا التعاون مرحلة متقدمة ويقوم المصرف الزراعي توسيع نطاق عروضه من خدمات الأموال المتنقلة لتشمل إرسال الحوالات وسداد الفواتير، وإنجاز المعاملات المصرفية المتنقلة، وسداد مدفوعات التأمين المتناهي الصغر واستخدام المحافظ النقدية المتنقلة.ولا تمثل خدمات الأموال المتنقلة الحل السحري لتحقيق الشمول المالي لأن حصتها من قيمته المعاملات لا تزال أدني بكثير من حصة الأدوات التقليدية. (Loayza,2004,p.12)

وما برح قطاع التمويل المتناهي الصغر يتنامى منذ سبعينات القرن الماضي في العديد من البلدان بغض النظر عن امتلاكها قواعد تنظيمية خاصة أم لا وتقدم التمويل المتناهي الصغر مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والبنوك التجارية. وقد بات العديد من المؤسسات المالية–البنوك التجارية والبنوك الإنمائية والبنوك الأهلية والبنوك الإقليمية–يولي اهتماما متزايدا لشرائح السكان الأدنى دخلا والشرائح التي لا تتعامل مع البنوك أو تتعامل معها جزئيا، وهي شرائح لا توليها البنوك التجارية التقليدية اهتماما أو لا تشملها بخدماتها على نحو كاف في أغلب الأحيان. وتختلف هذه المؤسسات كثيرا من حيث نماذج الأعمال التجارية التي تعتمدها. فبعض هذه البنوك يتكل على الوكلاء المصرفيين ويسمح للمؤسسات التجارية بأن تنوب عنها في تقديم الخدمات المالية الأساسية، مع التركيز على الحسابات المتدنية التكلفة لاستهداف السكان ذوي الدخل المنخفض. وهي تختلف فيما بينها أيضا من حيث نسب التغطية والربحية. وثمة مصارف تسعي لتحقيق الربح كالبنوك التجارية

في حين لا تتوخي مصارف أخري الربح كالمؤسسات المالية الإنمائية. غير أن مصارف أخري تعتمد في نشاطها على ما يقدم لها من إعانات الدعم (Adeoti, 2012,p.5)

وقد كان التمويل المتناهي الصغر، بوجه خاص، خير معين للأسر المعيشة التي لا تستفيد من الخدمات بقدر كاف وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الذين يعملون لحسابهم الخاص في نيجيريا والتوسع في تقديم الائتمانات البالغة الصغر، وتخفيف معايير فحص القدرة على سداد الائتمانات والاكتتاب يمكن أن يؤديا إلى عرض فائض نت فرص الإقراض المتاحة لعملاء لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية، وكذلك إلى انتشار المديونية المفرطة بين المدينين من ذوي الدخل المنخفض.(Adeoti, 2012,p.5)

وأدت التكنولوجيا الجديدة في مجال المعاملات المصرفية المتنقلة والدفع بالوسائل المتنقلة إلى ظهور نماذج من الأعمال التجارية المرتكزة على التكنولوجيا التي يمكن أن تزيد من فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية من خلال الاستعانة أكثر بالبنوك المراسلة (ينوب ممثل مصرف معين عن البنوك في إجراء المعاملات) بإستخدام الشبكات القائمة من العملاء والمؤسسات، كمكاتب البريد، والمتاجر الكبرى، ومتاجر البقالة،ومحطات الوقود ولا يقدم هذا النوع من البنوك سوي خدمات إنجاز المعاملات البسيطة أو مجموعة أعم من الخدمات المالية. وتتزايد الدلائل على تأثير البنوك المراسلة على الشمول المالي بشكل كبير(Adeoti, 2012,p.7) .

و قد تبنت جمهورية نيجيريا الاتحادية ما سمته بـ "رؤية نيجيريا 2020 "وهي الرؤية التي تهدف من خاللها العمل على تنمية اقتصادها لتصبح من أكبر 20 اقتصاد في العالم بحلول عام . 2020وفي إطار هذه الرؤية سعى البنك المركزي النيجيري لتطوير القطاع المصرفي من أجل الحد من الاعتماد على الاقتصاد النقدي، فتبنى سياسة الاقتصاد غير النقدي في 2012 حيث تم تفعيل هذه السياسة في والية الجوس في يناير 2012 مع فرض القيود على التعامالت النقدية في تلك الولاية البداية من 30 مارس 2012 ثم نشر السياسة على مستوى الدولة في يونيو 2012 وتُعد التجربة النيجيرية من التجارب الهامة والتي تستحق الالتفات لها نظراً للتحديات التي واجهتها في بادئ الامر، وما ترتب عليها من نتائج .. (Adeoti, 2012,p.12)

ففي إطار هذه السياسة قام البنك المركزي النيجيري باتخاذ عدد من الاجراءات وتفعيل بعض القواعد ومنها عدم السماح بنقل الأموال النقدية من مكان لأخر الا من خلال شركات نقل الأموال المرخص لها بذلك مع توقيع غرامات على البنوك التي تقدم خدمات نقل الأموال النقدية عدم جواز صرف الشيكات التي تتعدى قيمتها 150 الف نايرة أي ما يعادل 750دولار من شباك البنك وإنما يتم تحصيل الشيك من خلال بيت المقاصة وتطبيق الحدود القصوى للتعاملات النقدية بشكل يومي تراكمي أي أن الحد الاقصى للتعاملات النقدية المسموح بها يتم حسابه على كافة المعاملات التي يقوم بها الفرد أو الشركة في اليوم الواحد بكافة الصور سواء من خلال السحب النقدي من الشباك أو من ماكينات الصراف الالي أو صرف الشيكات

نقداً من البنك ويتم تحصيل مقابل خدمة قدره% 3 بالنسبة للافراد و 5 %بالنسبة للشركات من إجمالي المبلغ الذي يفوق الحد الاقصى للتعامل النقدي في اليوم الواحد.(Loayza,2004,p.20)

وقد حرص البنك المركزي النيجيري على توضيح الفوائد التي تعود على كل مجموعة من المتعاملين في السوق من التزامهم بالسياسة النقدية الجديدة من سهولة المعاملات وتقليص مخاطر الوقوع ضحية للجرائم المتعلقة بالأموال النقدية وتعظيم الحصيلة الضريبية، فقام بإطالق حملة إعلامية وعقد حلقات مناقشة مع الاطراف ذات الصلة بهدف نشر الوعي والتحفيز على الالتزام بالسياسة الجديدة.

(Loayza,2004,p.20)

وتنتشر في نيجيريا الانظمة والتطبيقات على الهواتف المحمولة التي تمكن صاحبها من إجراء المعاملات البنكية وتحويل الأموال وسداد الفواتير وشحن رصيد الهاتف المحمول والقيام بعمليات الشراء وإيداع وسحب النقود من خلال الهاتف المحمول . فعلى سبيل المثال يقدم بنكGT Bankلعملاءه في نيجيريا خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول دون الاعتماد على الانترنت؛ أي أن هذه الخدمة تختلف عن خدمات الانترنت المصرفية". Online banking" وعلى الرغم من سهولة استخدام هذه الخدمة ومزاياها لعملاء البنك الا أنها لا تساهم بشكل كبير في الشمول المالي حيث أنهاً تعتمد على كون المستخدم عميل لدى البنك وعلى رقم الهاتف المسجل ببيانات حسابه لدى البنك. وهي نفس الخدمة التي يقدمها بنك Bank of United Africaفي نيجيريا. ومع ذلك فإن من شأن هذه الخدمات أن يكون لها

بالغ الاثر على الحد من المدفوعات النقدية وتشجيع الاقتصاد غير النقدي .وبرغم أن تجربة نيجيريا جاءت بنتائج محدودة، الا أن ا لاساليب التي استخدمتها التجربة جديرة بالاهتمام، كما أنها تعتبر درساً في صعوبة اجراء التحول المنشود بسرعة شديدة وضرورة اعتماد برامج وآليات تدريجية .(Loayza,2004,p.20)

ثانياً :النموذج القياسي :

تقدير النموذج وعرض نتائج الدراسة القياسية:

1. اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارًا أساسيًا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبًا لظاهرة الانحدار الزائف فعلي الرغم من أن اختبار الحدود للتكامل المشترك لا يتطلب إجراء اختبار جذر الوحدة للمتغيرات، إلا انه من الضروري إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر، وذلك من أجل تجنب مشكلة النتائج الزائفة .Lin and Cho,2002

في البداية لابد من اختبار استقرارية بيانات البانل حيث أنها إحدى أهم مراحل بناء النموذج القياسي، ذلك أن وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بالخصائص التقاربية للمقدرات أو حتى في اعتبار النموذج المقدر نموذجًا زائفاً تمتاز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل مقارنة باختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية بوجود محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معاً، مما

يؤدي إلى نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بإلاستقرارية، و نستند في هذا النموذج القياسي إلى ما يعرف باختبارات الجيل الاول و التي تستند على فرضية الاستقلالية بين الوحدات المقطعية و هو ما ينطبق على الدول (Lin and Cho,2002) .

و نستعرض فيما يلي بعضاً من الاختبارات المطورة الخاصة بالجيل الأول والتي تعد الأكثر استخداماً بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل واختبار وجود جذر الوحدة أم لا والتي تقوم على فرضية الاستقلالية بين المفردات .

قبل تقدير نماذج بيانات البانل ، لابد أولًا من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل panel unit root test ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته ، وقد ظهر حديثا عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة : أكثرها استخداماً هي *Levin* و *test* *chu* و *Breitungtest, ADF test* و *PP tests*

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج ، فقد تم استخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات متغيرات نموذج الدراسة والجدول التالي يعرض نتائج اختبارات جذر الوحدة حيث لجأت الباحثة لاختبار فيليبس –بيرون حيث أن فيليب و بيرون (1988)طورا تعميم طريقة ديكي فيلر لتسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. فطريقة فيليب بيرون هي تعديل لاحصاء *t* لديكي فيلر ليأخذ في الاعتبار قيود اقل على حد الخطأ.

جدول رقم (1) اختبار جذر الوحدةPanel Unit Roots Test

المتغير لكل دولة	PP - Fisher Chi-square		
	Prob		Bandwidth
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	كينيا	0.9688	0.0
	البرازيل	0.2956	0.0
	نيجيريا	0.3935	0.0
	جنوب افريقيا	0.3426	0.0
	المكسيك	0.2081	3.0
ماكينات الصراف الالي(ATM)	كينيا	0.2766	1.0
	البرازيل	0.2765	3.0
	نيجيريا	0.8701	0.0
	جنوب افريقيا	0.0121	4.0
	المكسيك	0.2284	1.0
فروع البنوك التجارية(BN)	كينيا	0.5868	3.0
	البرازيل	0.5202	1.0
	نيجيريا	0.0093	1.0
	جنوب افريقيا	0.6417	0.0
	المكسيك	0.0000	1.0
عدد المودعين (DE)	كينيا	0.9999	11.0
	البرازيل	0.0293	2.0
	نيجيريا	0.1898	0.0
	جنوب افريقيا	0.7376	0.0
	المكسيك	0.0001	11.0
	مصر	0.0392	4.0
عدد مستخدمي المحمول للحسابات البنكية	كينيا	0.8417	1.0
	البرازيل	0.7676	0.0
	نيجيريا	0.8105	0.0
	جنوب افريقيا	0.7883	0.0

(PU)	المكسيك	0.8053	0.0

المصدر : من اعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

ومما سبق يتضح أن نتائج اختبار فليبس –بيرون تشير إلى أن جميع المتغيرات سالفة الذكر غير متكاملة من الدرجة الأولي ما عدا متغير عدد الهاتف المحمولة للحسابات البنكية للناتج المحلي أي أن المتغيرات غير مستقرة عند فروقها الأولي. وأيضاً كانت نتائج احتمال بعض الاختبارات أقل من 5% وهذا الأمر يعني انه لا يوجد أي سلسلة من سلاسل ا لبانل متكاملة من الدرجة الثانية وهذه النتيجة تقدم دعما لاستخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لتحديد العلاقات بين المتغيرات في الأجل الطويل. وجدير بالذكر أن الباحثة استخدمت برنامج E–views 8 لإجراء هذا الاختبار.

ويجب التأكد من سكون البيانات كخطوة أولي للتغلب على مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression، والتأكد من أن العلاقات الاقتصادية حقيقية وليست كاذبة أو مزيفة ومن ثم التوصل إلى نتائج غير خادعة يمكن الاعتماد عليها. (Johansen,1990,p.208)

وحيث أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ، فإن ذلك يستلزم إجراء الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى ، والجدول التالي يعرض نتائج اختبارات الفرق الأول.

جدول رقم (2)اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول

المتغير لكل دولة	PP - Fisher Chi-square		
	Prob		Bandwidth
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	كينيا	0.0022	1.0
	البرازيل	0.0002	9.0
	نيجيريا	0.0136	9.0
	جنوب افريقيا	0.0069	1.0
	المكسيك	0.0001	9.0
ماكينات الصراف الالي(ATM)	كينيا	0.0005	8.0
	البرازيل	0.0007	9.0
	نيجيريا	0.0532	7.0
	جنوب افريقيا	0.0128	3.0
	المكسيك	0.0000	2.0
فروع البنوك التجارية(BN)	كينيا	0.5868	3.0
	البرازيل	0.1266	9.0
	نيجيريا	0.0073	1.0
	جنوب افريقيا	0.0068	9.0
	المكسيك	0.0394	7.0
عدد المودعين (DE)	كينيا	0.0010	9.0
	البرازيل	0.0000	0.0
	نيجيريا	0.0004	9.0
	جنوب افريقيا	0.0139	9.0
	المكسيك	0.0000	7.0
عدد مستخدمي المحمول	كينيا	0.0000	9.0
	البرازيل	0.0001	8.0
	نيجيريا	0.0000	9.0

للحسابات البنكية (PU)	جنوب افريقيا	0.0003	9.0
	المكسيك	0.0000	9.0

المصدر : من اعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

نلاحظ من معطيات الجدول أن إحصائيات اختبارات الفرق الأول للمتغيرات معنوية وهذا عدم وجود جذر وحدة في سلسلة البانل فيما يعني سكون متغيرات البانل .

1. تحديد التكامل المشترك:

اذا كانت متغيرات سلسلة البانل غير مستقرة بمستوياتها، فإن ذلك يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى عندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن،حيث أن اختبار جوهانسن يهدف إلى التأكد من وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات ومن ثم استخدام نموذج (VEC– Model) حيث تم اختبار النموذج عند مستوي 0.05 فأوضحت نتائج الاختبار وجود علاقة ارتباط طويلة الأجل بين المتغيرات ومن ثم يتم استخدام نموذج (VEC –Model) وهذا ما سوف يتم توضيحه .

حيث في حالة كانت سلاسل البانل تعاني من مشكلة عدم الاستقرارلكن في حالة الحصول على متجه واحد للتكامل المشترك Vector Cointegrating عندها نستطيع تفسير هذا المتجه على أنه دليل على وجود علاقة في الأجل الطويل، بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وتفسر المعاملات بأنَّها مرنة في المدى الطويل ، و الذي يضمن وجود توازنات في الأجل الطويل حيث أن هناك اختبارات مطورة و

حديثة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل ومنها جوهانسن ولكن في البداية و قبل عرض النتائج يجب تقدير المعادلة التي توضح اتجاه العلاقة بين المتغيرات لكل دولة و ذلك لنتمكن من بناء نموذج VECM و التي تأخذ الشكل التالي :

$$\Delta GDP_t = a_o + \Sigma a_1 GDP_{t-1} + \Sigma a_2 ATM_{it-1} + \Sigma a_3 BN_{2t-1} + \Sigma a_4 DE + \Sigma a_5 PU_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

استخدمت هذه الدراسة طريقة جوهانسن لاجراء التكامل المشترك والتي تنتج عن نموذج تصحيح الخطأ VECM (Vector Error Correction Model)، من اهم مزايا هذه الطريقة هي التغلب على مشاكل الانحدار الزائف (Johansen and Juselius, 1990) .

و قد لجأت الباحثة لاختبار جوهانسن لأنه يتميز عن غيره من الاختبارات مثل اختبار انجل جرانجر على سبيل المثال أنه يفترض وجود عدة متغيرات و متعدد المعادلات فأذا افترضنا ان هناك ثلاث متغيرات، Y_t و X_t وW_t وهي متغيرات داخلية. أي اننا نستخدم رموز المصفوفات بحيثZt=[Y_t,X_t W_t]

$$Zt = A1Zt-1 + A2Zt-2 + \cdots + AkZt-k + u \quad (2)$$

ويأخذ نموذج VECMالشكل التالي :

$$\Delta Zt = \Gamma 1 \Delta Zt-1 + \Gamma 2 \Delta Zt-2 + \ldots + \Gamma k-1 \Delta Zt-k-1 + \Pi Zt-1 + ut$$

حيث :

$$\Gamma i = (I - A1 - A2 - \cdots Ak)$$

$$(i = 1,2, \ldots k - 1)$$

$$\Pi = (I - A1 - A2 - \cdots Ak)$$

حيث ينص مبدأ التكامل المشترك على انه اذا كانت هناك علاقة طوي لة الأجل بين متغيرين او اكثر فأن الانحراف عن التوازن طويل الأجل يجب ان يكون محددًا وتكون المتغيرات متكاملة تكاملًا مشتركًا . هناك شرطان لكي تكون المتغيرات متكاملة تكاملًا مشتركًا :

الاول : يجب ان تكون للسلسلة نفس رتبة التكامل .

الثاني : يجب ان يكون هناك توليفة خطية (r)للمتغيرات والتي لها رتبة اقل بواحد عن عدد المتغيرات الفردية (n).

بمعنى (r=n−1) اذا كانت r=n فان السلسلة ساكنة ومتكاملة تكاملًا مشتركًا واذا كان الانحراف عن التوازن طويل ا لاجل محدد او ان التكامل المشترك مؤكد، فان المتغيرات يمكن اعادة تمثيلها في هيكل نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي . (Townsend and Thirtle,1997) .

و بالتالي فهناك فرضين للدراسة :

الفرض العدمي : H_0 بعدم وجود تكامل مشترك

الفرض البديل H_1: بوجود تكامل مشترك

جدول رقم (3) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Prob.	Eigen value.	Hypothesized number of CEs	الدولة
0.5000 0.1118	NA 15.3673	**None($r = 0$ *)** **At most 1 ($r = 1$ *)**	كينيا
0.0001 0.0000	306.98 43.241	**None($r = 0$ *)** **At most 1 ($r = 1$ *)**	البرازيل
0.0001 0.0000	363.5271 44.7192	**None($r = 0$ *)** **At most 1 ($r = 1$ *)**	نيجيريا
0.0001 0.0061	354.1286 23.5376	**None($r = 0$ *)** **At most 1 ($r = 1$ *)**	جنوب افريقيا
0.0001 0.1143	350.3940 15.2985	**None($r = 0$ *)** **At most 1 ($r = 1$ *)**	المكسيك

المصدر : من اعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول رقم (3) يتضح ان القيمة المحسوبة وقيمة ايجن العظمى max eigenvalue كانت اكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية % 5 مما يدل على وجود معادلة تكامل مشترك واحدة .

أما بالنسبة للقيمة الاحتمالية (Prob)نجدها اقل من 0.05 لكل الدول فيما ما عدا المكسيك و كينيا عند (r=1) و الذي يعني أنه لا يوجد دليل قاطع على أن الشمول المالي يؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالنسبة لكينيا و المكسيك حيث يمكن القول أنه من محفزات النمو الاقتصادي و لكنها ليست علاقة ثنائية الاتجاه بالتالي و لكن بالنسبة للبرازيل ، جنوي أفريقيا ، نيجيريا فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك ، وبالتالي يمكننا القول أن هناك تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و يمكن القول كذلك بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معًا على المدى الطويل ، وبعبارة أخرى ، هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة لهذه الدول الاربعة .

3. نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعني إمكانية تصميم نموذج متجه تصحيح Vector Error Correction Model (VECM)على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، لذلك ستقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح متجهات الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكييف والتلاؤم للمتغيرات عبر ا لزمن ويعرف أنجل جرانجر معامل تصحيح الخطأ أنه نسبة عدم التوازن في فترة زمنية معينة والتي صححت في الفترة الزمنية اللاحقة.

و بالتالي يقوم مفهوم نموذج متجه تصحيح الخطأ في هذه الدراسة على أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، والتي من خلالها تتحدد القيمة التوازنية للناتج المحلي في إطار محدداته. إلا أن هذه العلاقة مختلفة عن قيمته التوازنية من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ الناتج المحلي قيما التوازنية، لذلك يتم تصحيح أو تعديل خطأ التوازن (الفرق بين القيمة التوازنية والقيمة الحقيقية)(Johansen,1990,P.208.)

تتميز طريقة تصحيح معامل الخطأ عن الطرق الأخرى مثل طريقة جرانجر وطريقة جوهانسون، بقدرتها على فصل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقل ة إلى علاقة في المدى الطويل وأخرى في المدى القصير ويجري اختبار النموذج بالشكل الأتي :

أولاً :تحديد فترة الابطاء المثلى وسيتم اختيار ثلاثة اختبارات وهي كالتالي :

1. **اختبار أكيك(AIC) Akaike information تكون صيغته على هذا الشكل :**

$$AIC = n \log(\det \frac{\hat{(\sigma^2)}}{n}) + 2K \qquad (3)$$

2. **معيار شوارز(SC) Schwarz Criterion على الوفق التالي :**

$$BIC(M) = -2 \log L(M) + p(M) \cdot \log n \qquad (4)$$

3.**معيار المعلومات(HQ) Hannan & Quinn Information Criterion وصيغته حسب القانون الاتي:**

$$HQ = n \log \det \hat{\Sigma} e + 2cK_0 \log(n) \qquad (5)$$

و على حسب هذه المعايير يمكننا تحديد فترة الابطاء المثلى للنموذج

جدول رقم (4) تحديد معايير طول فترة الابطاء

HQ	SC	AIC	فترة الابطاء lag
170.0177	170.1180	169.9521	**0**
156.2619*	156.8639*	614155.8	**1**
156.5482	157.6519	155.8272*	**2**

المصدر : من اعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

يتضح من نتائج الجدول رقم (5−8) أن فترة الابطاء المثلى هي lag=1 بحسب المعايير الثلاثة (SCو HQوAIC) اذ تعطي أقل قيمة للمعايير الثلاثة .

ثانياً :ثم نقوم بتقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ كالتالي :

إن نموذج متجه تصحيح الخطأ في دراستنا هذه، يحتوي على خمسة متغيرات، وهي الناتج المحلي كمتغير تابع و عدد المودیعين وعدد ماكينات الصراف الالي و عدد فروع البنوك التجارية و مستخدمي الهواتف المحمولة للحسابات البنكية كمتغيرات مستقلة. لذلك من المتوقع أن يكون لدينا اربعة معادلات، بحيث سيظهر كل متغير من المتغيرات السابقة حيث تتحدد قيمته بقيم المتغير نفسه في فترات زمنية سابقة ، بالإضافة إلى متجة تصحيح الخطأ في فترة زمنية سابقة(Phillips,2006,P.11)

ولغرض الكشف عن علاقة توازنية طويلة ا لاجل بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وعدد ماكينات الصراف الالي (ATM) وعدد فروع البنوك التجارية (BN) وعدد المودیعین (DE) وعدد مستخدمي الهواتف المحمولة للحسابات البنكية (PU) ينبغي إن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل في نموذج تصحيح الخطأ (ECM)وEngle Granger. والذي يتضمن إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج ، كما انه يمكن تفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف (Spurious Regression)

جدول رقم (5) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

	D(GDP)النمو الاقتصادي	D(ATM)عدد ماكينات الصراف الالي	D(BN)عدد فروع البنوك التجارية	D(DE)عدد المودیعین	D(PU)عدد ميتخدمي الهواتف المحمولة للحسابات البنكية
CointEq1	-0.149893	1.21E-09	-4.02E-08	-0.000128	-1.08E-11
	(0.03647)	(7.9E-09)	(1.7E-08)	(7.1E-05)	(7.4E-12)
	[-4.10952]	[0.15426]	[-2.40191]	[-1.81408]	[-1.45797]
D(GDP(-1))	-320594.0	0.855957	0.178406	278.2200	-9.52E-05
	(579683.)	(0.12496)	(0.26582)	(1124.56)	(0.00012)
	[-0.55305]	[6.85004]	[0.67115]	[0.24740]	[-0.80771]
D(ATM(-1))	-320594.0	0.855957	0.178406	278.2200	-9.52E-05
	(579683.)	(0.12496)	(0.26582)	(1124.56)	(0.00012)
	[-0.55305]	[6.85004]	[0.67115]	[0.24740]	[-0.80771]
D(BN(-1))	14460.59	-0.012006	0.077244	-308.0538	9.82E-05
	(303145.)	(0.06535)	(0.13901)	(588.090)	(6.2E-05)
	[0.04770]	[-0.18373]	[0.55567]	[-0.52382]	[1.59388]
D(DE(-1))	-17.94768	-3.56E-07	-8.92E-06	0.151756	3.54E-09
	(27.8146)	(6.0E-06)	(1.3E-05)	(0.05396)	(5.7E-09)
	[-0.64526]	[-0.05943]	[-0.69935]	[2.81242]	[0.62534]

D(PU(-1))	6.08E+08	71.00474	507.8505	2155994.	0.011187
	(7.7E+08)	(165.069)	(351.155)	(1485564)	(0.15567)
	[0.79444]	[0.43015]	[1.44623]	[1.45130]	[0.07187]
C	2. 10	514.9103	14937.98	8497056.	12.79336
	(2.510)	(5494.91)	(11689.4)	(4. 07)	(5.18197)
	[1.08170]	[0.09371]	[1.27791]	[0.17182]	[2.46882]
R-squared	0.772940	0.782394	0.820545	0.555611	0.632041
Adj. R^2	0.754655	0.732526	0.767336	0.453772	0. 532093
F-statistic	2.380154	15.68929	1.094626	5.455776	1.888362
Log likelihood	-1613.642	-692.6402	-737.9320	-1238.937	-274.6567

المصدر : من اعداد الباحثة من بيانات البنك الدولي

حيث اظهرت نتائج اختبار تصحيح الخطأ ان تقدير معادلة تصحيح الخطأ للاداء الاقتصادي تكون على وفق الاتي :على وفق الاتي حيث أظهرت نتائج تقدير معادلة (VECM) :

$$D(GDP) = -0.191007^{*}\ GDP(-1) + 0.1266650^{*}BN(-1) + 507634221226\ ) + 0.209550^{*}\ GDP(-1) + 214313^{*}\ BN(-1) + 3.52 \quad (6)$$

يتضح من الجدول فنلاحظ ان قيمة المعلمة المقدرة لمتجه تصحيح الخطأ بلغت (0.19)-وهي قيمة سالبة واقل من الواحد الصحيح وهذا يشير ان متغير (GDP) له قدرة على التصحيح الخلل الناجم عن عدم استقرار سلاسل البانل لمتغيرات الدراسة تصل الى% 1,. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الناتج

المحلي الاجمالي و عدد فروع البنوك التجارية حيث أن الزيادة بوحدة واحدة لمتغير عدد البنوك التجارية (−1)BN تؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.12).

$$D(GDP) = -0.029487 * GDP(-1) + 0.35193128578 * DE(-1) - 0.681018567847) + 0.218451 * GDP(-1) - 2.841899 * DE(-1) + 5.96 \quad (7)$$

هنا نرى أن هناك أيضاً علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و عدد المودعين في البنوك التجارية حيث الزيادة بوحدة واحدة لمتغير عدد البنوك التجارية DE(−1) تؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.35).

$$D(GDP) = -0.036581 * GDP(-1) + 0.187295 * ATM(-1) - 0.741115486125) + 0.219760 * GDP(-1) - 49399.47 * ATM(-1) + 1.06 \quad (8)$$

نرى هنا أيضاً علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و عدد ماكينات الصراف الالي حيث الزيادة بوحدة واحدة لمتغير عدد البنوك التجارية (−1)ATM تؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.18).

$$D(GDP) = 1.162232 * GDP(-1) + 0.0994 * PU(-1) - 122710.3 \quad (9)$$

اخيراً نرى هنا علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و عدد ماكينات الصراف الالي حيث الزيادة بوحدة واحدة لمتغير عدد مستخدمي الهواتف المحمولة

للحسابات البنكية $PU(-1)$ تؤدي الى زيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.0994).

كذلك تشير نتائج (R^2) أن متغيرات الشمول المالي وهي عدد الماكينات ،فروع البنوك التجارية ،المودعين ، مستخدمي الهواتف المحمولة تفسر بنسبة (77%، 78%، 82%، 63%) على الترتيب التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي .

ثالثاً :نتائج الدراسة:

1. يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثربدرجة التطور المالي و المصرفي بالتالي التقديرات المستندة على نماذج مكّونة من معادلة واحدة لا تفي بالغرض، حيث يتضح من خلال النتائج أنها تعطي تقديرات أقل من الصواب بنسبة 29 % فيما يتعلق بتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي على الشمول المالي. كما تؤدي إلى تقديرات تفوق الصواب بنسبة 4.9 % بالنسبة لتأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ، وبالتالي خدمة فرض الدراسة .
2. تحقق فرضية الدراسة بوجود اثأر إيجابية للشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي .
3. تمثل أدوات السياسية المالية وسيلة لضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مع وجود استراتيجية مناسبة يتم تصميمها عند القيام بالشمول المالي واستخدام تمويل المشروعات الصغيرة كأداة

مقترحة لتحقيق الشمول المالي بحيث تكون سهلة وبسيطة وقوية ومعبرة عن المتغيرات الاقتصادية.

4. توجد مجموعة من العوامل التي تسهم في نجاح الشمول المالي والتي تمثلت في توافر إرادة سياسية ومجتمعية لديها الرغبة في تحقيق الشمول المالي مع وجود تأييد شعبي لإقرار الشمول المالي، ووجود إدارة مالية قوية وفعالة تهدف إلى ترشيد الموارد المالية وتوجيها نحو الاستخدام الأمثل وتقليل حجم الموارد العامة، والقيام بإصلاحات في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وتوفير معايير الحكومة الجيدة.

5. تطور أعداد البنوك العاملة في مختلف الدول وفروعها أثر بشكل ايجابي على ودائع الجمهور.

6. أن هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية التي تنشأ عند تطبيق الشمول المالي حيث يسهم الشمول المالي في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل .

7. ساهمت مؤسسات الإقراض المتخصصة في نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة التمويل للفئات المحرومة من الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي.

8. أثر حشد المدخرات المتمثل بودائع الجمهور بصورة معنوية ايجابية على حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة .

رابعاً : توصيات الدراسة :

في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للمساهمة في تقديم حلول لمشكلة الفقر و الاستبعاد المالي والاسترشاد بها كإطارعام للسياسات التي تساعد متخذ القرار (الحكومة، الأفراد ، المستثمرين) وبالتالي نوصي بالاتي :

1. ايجاد قاعده مالية يتم الارتكاز عليها عند القيام بالشمول المالي .
2. أهمية تطوير الخدمات المالية غير المصرفية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي
3. تدعيم الرقابة على جميع المستويات الحكومية وتطبيق الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تسهم في نجاح الشمول المالي .
4. أهمية وجود توافق حكومي ومجتمعي حول القيام بعملية الشمول المالي وذلك من خلال تعبئة الرأي العام بأهمية الإصلاحات ومهارات الاتصال المجتمعي، ووضع الخطط الزمنية للمستهدفة لتنفيذه في كل مرحله من سنوات تطبيق الشمول المالي.
5. ضرورة العمل على ترشيد الاستهلاك في المجتمع المصري وزيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الادخار لما في ذلك من أهمية لعملية التراكم الرأسمالي و العمل على ايجاد السياسات والأدوات التي تساهم في تنمية الادخار .
6. التعجيل بخطى استعمال الهواتف المحمولة، وغيرها من التكنولوجيا في الخدمات المالية وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك الابتكارت كذلك مشاركة الحكومات في زيادة الائتمان الموجه للافراد.
7. أهمية الاعتماد على نموذج حديث ومتطور لإنشاء شركات التمويل الأصغر مع وضع إطار رقابي وتمكينها من النفاذ إلى شرائح أوسع من السكان وعمل

التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك والتحفيز على المنافسة بين مختلف موردي الخدمات المالية .

خامساً: المراجع :

1 -المراجع باللغة العربية :

- هدي شكري (2001)، "مقدمة عن العمليات المصرفية الخارجية–وسائل الدفع الحديثة"، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي.

2 -المراجع باللغة الانجليزية :

- Lanyi, A. and Saracoglu, R., 1983. The importance of interest rates in developing economies. **Finance and Development**, 20(2), PP.20.
- Naceur, S.B. and Ghazouani, S., 2007. Stock markets, banks, and economic growth: Empirical evidence from the MENA

region. **Research in International Business and Finance**, 21(2), PP.297-315.

- Demirgüç-Kunt, A. and Detragiache, E., 1999. **Financial liberalization and financial fragility**. The World Bank.
- Pagano, M., 1993. Financial markets and growth: an overview. **European economic review**, 37(2-3), PP.613-622.
- Berthelemy, J.C. and Varoudakis, A., 1996. Economic growth, convergence clubs, and the role of financial development. Oxford economic papers, 48(2), PP.300-328.
- Pagano, M., 1993. **Financial markets and growth: an overview**. European economic review, 37(2-3), PP.613-622.
- Villanueva, D. and Mirakhor, A., 1990. Strategies for financial reforms: interest rate policies, stabilization, and bank supervision in developing countries. **Staff Papers**, 37(3), PP.509-536.
- www.egyptict.org 25/12/2005